

محكمة ينبع .. بحر زاخر بالوثائق.. وآمال معقودة بالتطلعات

أوضح قضييلة الشيخ عبدالرحمن بن صالح الصعبي رئيس المحكمة العامة بمحافظة ينبع أنه يجري الآن دراسة تفعيل الحكومة الإلكترونية بدعم وتوجيه من سمو أمير منطقة المدينة المنورة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، حيث تم التعاقد مع إحدى المؤسسات الوطنية التي قامت بعدة زيارات ميدانية للمحكمة وشرح الأسس التي يقوم عليها هذا المشروع ودليل الجهازية بمتابعة فرع الوزارة بالمدينة، وسيتم ذلك بعد استكمال الدراسات ووضع الخطط والآلية وتأمين الأجهزة والكوادر المتخصصة.

وأضاف أن هذه الخدمة ستؤدي إلى تيسير الإجراءات وتبسيطها على القضاة ومعاونيهم، وخرن الكم الهائل من تلك الوثائق القديمة التي تزخر بها المحكمة والتي تعود إلى العهد العثماني، وحفظ الثروة العقارية والحقوقية وتسهيل الإجراءات على المراجعين وتوفير الخدمة المعلوماتية.

إحقة تاريخية

الوثائق وهم:

- ١- الشيخ ثابت بن النعمان عام ١٢٠٤هـ.
- ٢- الشيخ إبراهيم بن عمر عام ١٢١٦هـ.
- ٣- الشيخ أحمد بن عبدالرحمن خطيب عام ١٢٣١هـ.
- ٤- الشيخ عبدالله بن عمر قاضي عام ١٢٣٩هـ.
- ٥- الشيخ إبراهيم أمان الله القاضي عام ١٢٤١هـ.
- ٦- الشيخ إبراهيم بن خضر عام ١٢٤٢هـ.
- ٧- الشيخ أحمد عواد بن الشيخ أحمد عام ١٢٤٧هـ.
- ٨- الشيخ عبدالقادر شيخ عام ١٢٦٧هـ.
- ٩- الشيخ إبراهيم بن عواد ١٢٦٨هـ.
- ١٠- الشيخ عبدالله بن حسين عام ١٢٨٧هـ.
- ١١- الشيخ محمد بن عبدالرحمن عواد عام ١٢٩١هـ.

كانت الحكومات المتعاقبة على الحجاز تقوم آنذاك بتعيين القضاة لمده ومنها ينبع، حيث إنه كان منذ قيام الدولة الأيوبية يتم تعيين قضاة من الشافعية، وعند دخول الحجاز تحت نفوذ الدولة العثمانية ظهر المذهب الحنفي، فكانوا يعينون قضاة من قبلهم وفي سنة ٩٥٩هـ كان الشيخ برهان الدين إبراهيم بن يحيى بن زباله الشافعي قاضياً في ينبع، وفي عام ١١٠٥هـ كان قاضياً الشيخ محمد بن إبراهيم الكفرسوسي من أصل شامي. ويتتبع الوثائق الموجودة في أرشيف المحكمة خلال تواريخ مختلفة نورد أسماء القضاة الذين تم التعرف عليهم من خلال تلك

الحاسب الآلي سيتم تفعيله قريباً
حركة النشاط التجاري تتطلب
إيجاد محكمة تجارية

عدد القضاة	مجموع القضايا	
٤	٧٩٧٣	محكمة ينبع لعام ١٤٢٢هـ
٤	٨٠٩٨	محكمة ينبع لعام ١٤٢٣هـ
٥	٧٤٤٥	محكمة ينبع لعام ١٤٢٤هـ



كان القضاة في ينبع في الدولة الأيوبية من الشافعية كان الشيخ برهان الدين الشافعي قاضياً في ينبع عام ٩٥٩هـ

وعدان والبقاع وابو قرن والمزرعة ووادي يقني ومدسوس والنجيل وعين النوى والسكوبية والقرص ودوينة والسليم وغيرها من القرى والمراكز، حيث يبلغ عدد السكان ٢٥٠ ألف نسمة.

تدوين أول قضية

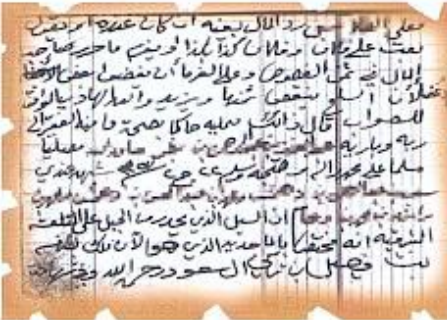
يتتبع الوثائق القديمة داخل سجلات المحكمة وجد أن أول قضية حقوقية في جمادى الآخرة عام ١٣٣١هـ، وأول قضية جنائيات في ١٣٥٣/٩/٢٤هـ وأول قضية إنهاءات في ١٣٦٠/٧/٢٠هـ وأول صك سجل في ١٣٠٥/١/٢٨هـ، وهناك صك سجل في ٢٢ صفر عام ١٣٠٧هـ. ويوجد بالمحكمة سجلات قديمة وثمينة ومخطوطات هائلة تزخر بها المحكمة وهي بحاجة إلى ترميم وتحليل ومعالجة حتى لا تبلى مع مرور الزمن.

١٢- الشيخ السيد محمد فوزي عام ١٣٠٦هـ. وفي العهد السعودي كانت المحكمة آنذاك بالقرب من ميناء ينبع، ثم انتقلت بالقرب من سوق ينبع، ثم في حارة الصعايدة، ثم في حارة الخريق، وفي شهر رجب ١٤٠٦هـ استقرت في المنطقة المركزية طريق الملك عبدالعزيز جوار مسجد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وهو مبنى حكومي مكون من دورين وتخدم هذه المحكمة عدداً من المدن هي:

ينبع البحر وينبع الصناعية وينبع النخل ورخو والنحف وأبو شكير ونبط والنباة وتلعة نزا والمبارك والبركة والمشيريف وقرية الأشرف والجابرية وعين علي وسويقة والسويق والبتنة وخيف حسين وعين سلمان وخيف فاضل والحارثية وجديد والمهراس وكتانة وأبو الحامض والقرعة والشرجة والمهيم والريان والفقعلي والعشيش وبنر الأحمر

أسماء القضاة الذين عملوا بالمحكمة منذ عام ١٣٣٩هـ

الاسم	الفترة من	إلى
١- الشيخ حامد بن عبدالله القاري	١٣٣٩/٥/١٥هـ	١٣٤٣/١٢/٢٢هـ
٢- الشيخ محمود سعد عثمان خالاف	١٣٤٤/١/٤هـ	١٣٤٤/٨/١٧هـ
٣- الشيخ عبدالغني عثمان مشرف	١٣٤٤/١٠/٥هـ	١٣٤٦/٥/٢هـ
٤- الشيخ أبو بكر عمر دغستاني	١٣٤٦/٧/١٠هـ	١٣٥١/٢/٢هـ
٥- الشيخ أحمد بن حامد سليمان هرساني	١٣٥١/٣/٢هـ	١٣٥٣/٨/٢٣هـ
٦- الشيخ عواد أحمد سليمان حادي	١٣٥١/١٠/٦هـ	١٣٥٢/١/١٤هـ
٧- الشيخ محمد بن أحمد عثمان خالاف	١٣٥٣/٨/٢٧هـ	١٣٥٤/٤/٦هـ
٨- الشيخ عبد الغني عثمان مشرف	١٣٥٤/٤/١٢هـ	١٣٥٨/٨/٢هـ
٩- الشيخ حامد بن سليمان قباني	١٣٥٨/٦/٢١هـ	١٣٦٤/٥/١٧هـ
١٠- الشيخ ناصر بن محمد الوهيبي	١٣٦٥/٢/٦هـ	١٣٦٦/٦/٢١هـ
١١- الشيخ صالح القبوري
١٢- الشيخ حامد بن عبدالله القاري	١٣٦٦/٩/١٥هـ	١٣٨٥/٢/٢٩هـ
١٣- الشيخ إبراهيم بن مسفر البشر	١٣٧٣/١١/٢٨هـ	١٣٧٤/٣/٢١هـ
١٤- الشيخ علي بن عبدالله السديس	١٣٨١/٣/١٠هـ	١٣٨١/٥/٨هـ
١٥- الشيخ صالح عبدالرحيم الخالد	١٣٨٥/٧/٧هـ	١٣٨٨/١/٢٦هـ
١٦- الشيخ أحمد محمد اليامي	١٣٨٧/١١/٣٠هـ	١٣٩٠/١٢/٢٠هـ
١٧- الشيخ ناصر بن عبدالله بن صعب الراجحي	١٣٩١/١/٣هـ	١٤٠٣/٧/٢٠هـ
١٨- الشيخ أحمد بن محمد الخطابي	١٣٩٢/٦/٢٤هـ	١٣٩٢/٧/٢٨هـ
١٩- الشيخ محمد سعد العبيدي	١٣٩٢/١١/٣٠هـ	١٤٠٣/٣/١هـ
٢٠- الشيخ أحمد بن محمد الخطابي	١٤٠٢/١٢/٢٢هـ	١٤١٤/٤/٢٧هـ
٢١- الشيخ حسن بن محمد المباركي	١٤٠٤/١/٢هـ	١٤٢٠/١٢/٢٨هـ
٢٢- الشيخ حمد بن محمد ابانمي	١٤٠٤/٣/٦هـ	١٤٠٨/١/٢٦هـ
٢٣- الشيخ حبيب عبدالله حبيب	١٤٠٥/٣/١٧هـ	١٤٠٦/٧/٢١هـ
٢٤- الشيخ عبدالعزيز بن محمد الزهراني	١٤٠٦/٥/١هـ	١٤٠٧/٦/١هـ
٢٥- الشيخ حمد بن عبدالله الحويكم	١٤٠٨/٣/١١هـ	١٤٠٨/١١/٢٨هـ
٢٦- الشيخ سليم الله سليم العوفي	١٤١٢/١/١٩هـ	ما زال يعمل
٢٧- الشيخ معاود عائد العوفي	١٤١٤/٥/٢٣هـ	١٤٢٠/١٢/٣٠هـ
٢٨- الشيخ خالد مطلق المطلق	١٤٢١/١/٣هـ	ما زال يعمل
٢٩- الشيخ سلمان محمد الحربي	١٤٢١/٨/١٥هـ	ما زال يعمل
٣٠- الشيخ عبدالرحمن صالح الصعب	١٤٢٣/٧/٢١هـ	ما زال يعمل
٣١- الشيخ خالد عبدالعزيز الجريد	١٤٢٥/٧/١هـ	ما زال يعمل



محكمة ينيغ زاخرة بالوثائق منذ العهد العثماني والأشرف

٧- الدعاوى الجنائية.

٨- جميع الدعاوى الحقوقية.

وتصدر الأحكام العامة من قاض فرد، ويستثنى من ذلك قضايا القتل والرجم والقطع ونحوها من القضايا التي يحددها النظام، فتصدر من ثلاثة قضاة، وفي حالة انتهاء موجب القتل أو الرجم أو القطع فعلى ناظري القضية تقرير الجزاء التعزيري أو ما يروونه حسب الوجه الشرعي. ويتم تدقيق القضايا من قبل محكمة التمييز في مكة المكرمة.

التشكيل الإداري

- ١- المكاتب القضائية وعددها خمسة، حيث تضم خمسة قضاة ومعاونيهم الذين يتولون جميع الأعمال الكتابية من ضبط ونسخ وتسجيل وتنظيم.
- ٢- الشؤون الإدارية، وتتولى جميع الأعمال الإدارية

النظر والاختصاص

ينظر القضايا في المحكمة العامة بينبع خمسة قضاة، وهي تنظر جميع القضايا والخاصات والمعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتنظر أيضاً إثبات الأهلية وكل ما نصت عليه الأوامر والتعليمات الصادرة من ولاة الأمر، وتقوم بأعمال المحكمة العامة والجزئية - وتقوم بعمل المحاكم القريبة أثناء اجازات القضاة فيها، ومن تلك المهمات:

- ١- جميع الدعاوى العينية المتعلقة بالعقار.
- ٢- إصدار حجج الاستحكام وإثبات الوقت وسماع الإقرار به وإثبات الزواج والتوصية والطلاق والخلع والنسب والوفاة وحصر الإرث.
- ٣- إقامة الأوصياء والأولياء والنظار، والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن القاضي وعزلهم عند الاقتضاء.
- ٤- فرض النفقة وإسقاطها.
- ٥- تزويج من لا ولي لها من النساء.
- ٦- الحجر على السفهاء والمفلسين.

وشؤون الموظفين والإشراف عليهم واستقبال صحافى الدعوى والإحالات وأعمال المأذونين والبالغ عددهم ٢٥ مأذوناً محتسباً. والأمن والمستودع والصيانة والنظافة والنسخ والاتصالات الإدارية، وعدد الموظفين ٤٧ موظفاً.

٣- محضرو الخصوم: ويتولى التبليغ للمدعى عليهم والتنسيق المسبق مع المكاتب القضائية، وعدد المحضرين ثلاثة.

٤- قسم الخبراء: وهم أعضاء هيئة النظر والمساحون؛

القضاء في ينبع من أقدم الأعمال وأجلها

وجود قضاة من الأحناف بدءاً من عام ١٢٠٤هـ

بيان بأعداد عقود الزواج وصكوك الطلاق التي تمت بالمحاكم التابعة لمنطقة المدينة المنورة لعام ١٤٢٢هـ ومن بينها محكمة ينبع

اسم المحكمة	عدد عقود الزواج		عدد صكوك الطلاق	عدد المأذونين		اسم المحكمة
	عن طريق المحكمة	عن طريق المأذونين		المركض لهم	المجموع	
محكمة المدينة المنورة	٨٧٨	٣٢١٣	٧٢١	٤٠٩١	١٢٤	محكمة المدينة المنورة
محكمة بدر	٠	٣٠٨	١٠	٣٠٨	٨	محكمة بدر
محكمة العلا	١٠	٣١٦	٦٥	٣٤٦	١١	محكمة العلا
محكمة وادي الضرع	٠	١١٤	٧	١١٤	١٠	محكمة وادي الضرع
محكمة العيص	٠	٢٠٣	٢٢	٢٠٣	١٠	محكمة العيص
محكمة ينبع	٢٤	٦٩٠	١٦٠	٧١٤	٢٠	محكمة ينبع
محكمة الحسو	٠	١٧٠	٦	١٧٠	١٣	محكمة الحسو
محكمة المهدي	٠	٤٠٧	٨٦	٤٠٧	١١	محكمة المهدي
محكمة السويرقية	٠	٢٣٤	٢٠	٢٣٤	٤	محكمة السويرقية
محكمة الحناكية	٤	٣٤١	٣٠	٣٤٥	٧	محكمة الحناكية
محكمة خيبر	٣١٩	٠	٦٧	٣١٩	١٤	محكمة خيبر
المجموع	١٣٢٥	٥٩٩٦	١١٩٤	٧٢٣١	٢٣٢	المجموع

الأعمال المنظورة بمحكمة «ينبع لعام ١٤٢٤هـ

النوع	القضايا الواردة	القضايا المنتهية	الصكوك الصادرة
حقوقية	٣٩٣٨	٢٩٥٥	٩٢٧
جنائية	١٥٠٤	١٢٩٨	٤٤٠
حجج استحكام	٦١٦	٤٤٦	١٨
انتهاءات أخرى	٨٣	٨٣	٧٦
معاملات ونماذج	٢٦٦٣	٢٦٦٣	٢٦٦٣
المجموع	٨٨٠٤	٧٤٤٥	٤١٢٤

عدد المعاملات الواردة «١٣٥٢٣» عدد المعاملات الصادرة «١٠٢٠٤»

الأعمال المنظورة بمحكمة «ينبع لعام ١٤٢٣هـ

النوع	القضايا الواردة	القضايا المنتهية	الصكوك الصادرة
حقوقية	٣٥٠٢	٢٢٠٠	٧٨٧
جنائية	٧٤٨	٥٧٤	٢٨٤
حجج استحكام	٤٠٤	١٩٨	١٤
انتهاءات أخرى	٨٩٨	٨٩٨	٥٩٥
معاملات ونماذج	٤٢٢٨	٤٢٢٨	٢٥٠٧
المجموع	٩٧٨٠	٨٠٩٨	٤١٨٧

عدد المعاملات الواردة «١٢٧٣٦» عدد المعاملات الصادرة «٥٥٨٩»

القضايا المنظورة أمام المحاكم التابعة لمنطقة المدينة المنورة خلال عام ١٤٢٢هـ ومن بينها محكمة ينبع

عدد القضاة	المجموع	جناية											التهائية	حقوقية	اسم المحكمة
		الجناي	أخرى	فاحشة	قتل	سرقة	مخدرات	سكر	سب وقذف	ضرب	صدم				
١٥	١١١٩٢	٤٧٠	٨٦	٦١	٦٧	٦٠	٢٠	١٤	٠	٠	١٦٦	٧٩٤١	٢٧٨٢	محكمة المدينة المنورة	
٦	٨٩٩٧	١٩٤٤	٣٢٨	٢٢٧	٠	٣٣٢	٣١٢	٢١٦	١٤	٢٨٣	١١٢	٢٢٤٦	٣٧١٧	مستعجلة المدينة المنورة	
١	١٥٩٠	٧٥	١٨	٣	٠	٤	١٨	٢	٢	٩	١٩	١٤٧٢	٤٣	محكمة بدر	
١	١١٢٥	١٧٢	٤٠	١	٠	١٠	٦٢	١٢	٠	٢٢	٢٥	٨١٢	١٤٠	محكمة الحناكية	
٢	١٧٩٠	٤١٤	٣٣٣	٤	٠	٤	٣٥	١٢	١	١٩	٦	١٠٨٩	٢٨٧	محكمة خيبر	
٣	١٣٨٥	١٠٣	٤٣	١٢	٠	١٣	٢	٢	٤	٣٦	١٠	١٠٤١	٢٤١	محكمة العلا	
١	٤٤٤٤	٣٦٧	١١١	٧	٢	٣	١٥	١٢٣	٦	٦٨	٢٦	٢٧٥٥	٣٨٢	محكمة المهدي	
١	٦٤٤	٤	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١	٠	٥٤٢	٩٥	محكمة وادي الفرع	
١	٢٥٧٤	٥٦	٧	١	٠	١١	٠	٠	٨	١٥	١٦	٢٢٦٢	١٥٢	محكمة العيص	
٤	٧٩٧٣	٣٧١	٥٢	٢٢	٢	٤١	٩١	٣٤	٧	٣٥	٨٧	٦٧٤١	٨٦١	محكمة ينبع	
بالانتداب	٢٢٧	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢١٣	١٢	محكمة الحسو	
١	٤٧٤	٣١	١٧	٠	٠	٥	٢	١	٠	٣	٢	٤١٨	٢٥	محكمة السوبرقية	
بالانتداب	١٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢١	٢	محكمة أبو راحة	
٣٦	٤٢٤٨٧	٣٩٠٢	١٠٢٤	٣٤٩	٧١	٤٨٣	٥٥٧	٣٠٦	٤٤	٥٩٢	٤٧٦	٢٩٨٥٦	٨٧٤٠	المجموع	



من أهم المعوقات عدم وجود أرض للمحكمة.. والمقر الحالي لا يواكب نمو وتطور ينبع

وصلت إليها والانتشار الواسع في الداخل والخارج، وتمنى من طرق أثر الأنظمة العدلية في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع لأن الأمن مسؤولية جماعية، وتزداد تلك المسؤولية على المؤسسات الإعلامية التي منها تلك المجلة الممثلة لوزارة العدل، وما صدور تلك الأنظمة الإلزامية المستجدة والتطورات والتي في تطبيقها يكون الأمن واقعاً ملموساً فال مواطن بحاجة إلى إيضاح الصورة أمامه في قدرة تحقيق الأمن والنتائج البانعة التي أضحيت أجهزة العدالة في متابعة المجرمين واجتثاثهم مما ينعكس إيجابياً على الاستقرار الفكري والاجتماعي والاقتصادي من خلال البناء العقدي والسلوكي.

كما التقينا بالمواطن شبيب بن علي الرديني الذي ذكر أن خدمة الحاسب الآلي يجب تفعيلها داخل المحاكم وكتابات العدل وفتح المجال للمراجع للاستفادة من الخدمات المعلوماتية للمحكمة وكتابة العدل حتى يعي ما هو مطلوب منه في حاجته عند مراجعة إحداهما وما الخطوات التي ينهل منها كي يكون لديه الخبرة والدراية بما يدور داخل تلك المحاكم من أعمال جليلة وخدمات مهمة تساهم في نشر وتحقيق العدالة.

وقال: إن الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم الفكري لدى العامة والخاصة يحتم تفعيل هذه الآلة الحديثة لخدمة أولئك الناس، وتخفيف العبء على القضاة وكتاب العدل ومعاونتهم. ووزارة العدل جادة في هذا المجال وهذا

وهم يتولون الخروج الميداني وإعداد التقارير حسب الطلب من المحكمة ويساهمون في عملية التوفيق والإصلاح.

5- إدارة السجلات: وتضم سجلات القضايا من جنائية وحقوقية وإنهائية وتسجيل الصكوك ومقابلتها وإخراج بدل المفقود والتألف والإجابة عن سريان الصكوك وكافة الاستفسارات.

6- بيت المال: ويضم السجلات المتعلقة بالمصالح الخاصة بحقوق المتوفين والتركات وإيداع الديات وأموال القصر والنفقات والتسليم والاستلام.

7- الإرشيف والمستودع: ويضم الأدوات المكتبية والمعاملات المحفوظة.

8- وحدة الأمن: وتتولى الحراسة للمحكمة والتنظيم لدى مكاتب القضاة.

9- وحدة الإحضرار: وتتكون من رجال الأمن وتتولى إحضار الخصوم وخاصة في القضايا الجنائية والحقوقية، وأحدثت من أجل التيسير والتسريع في عملية الإحضرار بدلاً من المخاطبات للجهات الأمنية.

انطباعات ومقترحات

ذكر أحد رجال الأعمال أن حركة النشاط التجاري والاقتصادي في المملكة وبخاصة مدينتي بنبع والجبيل وغيرهما من الموانئ والمدن الكبيرة في ازدياد مطرد واتساع في رقعة التعامل التجاري في الداخل والخارج. وحاجة رجال المال والأعمال والشركات والمؤسسات إلى محكمة تجارية مختصة تنظر في قضاياهم كجهة قضاء تجاري مختص ومستقل، يخفف العبء عن المحاكم العامة والجزئية.

والتقينا بالمواطن عواد عويد الجهني الذي هنا المجلة بمرور ست سنوات وما حققته من النجاحات التي

جدول يبين الأعمال خلال السنوات الماضية في محكمة ينبع

العام	حقوقية	انهائية	صدم	ضرب	سابقا	سكر	سرقة	قتل	فاحشة	أخرى	المجموع	
											الجنائي	المجموع الكلي
١٤٠٦هـ	١٨٨	١٧٤٣	٨٤	٤١	٤	٥٥	١٤	-	٥	٣٨	٢٤١	٢١٧٢
١٤٠٧هـ	١٩٥	١٨٢٣	٥٩	٢٩	٤	٥١	٦	-	٦	١٢٢	٢٧٧	٢٢٩٥
١٤٠٨هـ	٢٦٧	٢٧٦٨	١١١	٦٣	١	٣٦	١٦	-	١٣	١٣٣	٣٧٣	٣٤٠٨
١٤٠٩هـ	٣٢٢	٤٣٠٧	١٣٥	٩٥	٢	٤١	٣١	-	٥	١٢٩	٤٣٨	٥٠٦٧
١٤١٠هـ	٣٥٨	٨٢٤	١٣٦	١٠٦	٤	٤٢	٢١	-	١٧	١٤٢	٤٦٨	١٦٥٠
١٤١١هـ	٨٧٧	١٤٦٤	٧٢	٤٩	٨	٦٣	٤١	-	٢٧	١٠٩	٣٦٦	٢٧٠٧
١٤١٢هـ	٨٦٤	٧٦٢١	١٢٨	٥٩	١٩	٦٩	٣٧	-	٢٨	٩٠	٤٣٠	٨٩١٥
١٤١٣هـ	٩١٠	٦٥٤٦	١٥٦	٥٤	٩	٦٦	٢٧	٣	١٥	١٣٥	٤٦٥	٧٩٢١
١٤١٤هـ	٢٧٣	٣٩٧٤	١٢٨	٥٦	١٩	٥٢	٢٩	-	١٩	١١٥	٤١٨	٤٦٦٥

ما لئسناه في المدن الكبيرة.

وقال عواد محمود الصبحي رئيس لجنة التراث في ينبع: يلاحظ أن كتابة العدل بعيدة عن المحكمة وهي ذات ارتباط وثيق يتطلب معه وجودها في مجمع متحد أو قريب من المحكمة رغم أن كتابة العدل في مقر مستأجر، فلو تم تأمين أرض حكومية تم إنشاء مقر نموذجي «مجمع دوائر شرعية، لكان أجدر وبخاصة أن محافظة ينبع من أكبر المحافظات التابعة لمنطقة المدينة المنورة وتخدم دوائرها العديد من القرى والمراكز. وهي ذات اتساع عمراني كبير، كما أن الحاجة ملحة لإيجاد محكمة جزئية ومحكمة ضمان وأنكحة.

وفي الختام أحب أن أنوه بأن فن التعامل مطلب ضروري ولا سيما من القضاة من خلال تعاملهم اليومي مع المراجعين بصفتهم قذوة حسنة ومثالا يحتذى به. ويقول صويلح غيث الذبياني: يوجد أرض لصالح حديقة بجوار مبنى المحكمة الحالي تابعة للبلدية بالإمكان منحها للمحكمة لمناسبة الموقع والمساحة، وهناك بدائل خارج الحي المركزي كمصلى العيد المستغنى عنه بمخطط ج ٨ و ج ٩ أو شراء الأرض المجاورة لمصلى العيد.

ويقول عقيل عباس الجهني القائم بعمل إدارة المحكمة: إن قلة الموظفين وكثرة المراجعين وضيق المبنى تقض عائقا في أداء العمل وتيسيره، حيث نلاقي صعوبات في أداء عملنا الإداري وأحراجا أمام الجمهور في تأخير معاملاتهم وضعفوا نفسية على الموظفين، ترى مجموعة موظفين من الأربعة إلى الخمسة في غرفة ضيقة ٤×٥ م.

ويضيف مساعد مدير الإدارة سلامة سليم الرفاعي: إن إيجاد مجمع الدوائر الشرعية يفي بجميع المتطلبات أمر يتطلبه الوضع الراهن، فالشاهد أن مقر المحكمة لا يرقى إلى مستوى تطور المدينة واتساعها وتعدد قراها وهجرها، كما أن دعم المحكمة بعدد من القضاة والموظفين والمراسلين والسائقين وحراس الأمن والسلامة وإنشاء الأقسام التنظيمية وتفعيلها وتطبيق نظام الإحالات وتشغيل الحاسب الآلي وتدريب الموظفين أهم احتياجات المحكمة، لأن ضيق المقر الحالي يسبب إعاقة لتطوير العمل وسرعة إنجاز قضايا المواطنين التي تمتد إلى أشهر. وفي ختام هذه الجولة ذكر فضيلة رئيس المحكمة العامة بينبع أن المحكمة أعلنت البحث عن مقر جديد يواكب التطور الذي تشهده ينبع، ويحقق نجاح سير العمل ويتسع للعاملين الذين تضيق بهم ردهات المقر الحالي ويخدم المراجعين ويحقق تطلعاتهم. وذكر فضيلته أن كثافة العمل في هذه المحكمة مقارنة ببعض المحاكم الأخرى يفوق طاقة المقر وقدرة العاملين طبقاً للإحصائيات والحقائق، مما يتطلب إيجاد أرض وبناء مقر نموذجي يكون مجمعا للدوائر الشرعية ثم دعمه بالقضاة والموظفين نظراً لكثرة القضايا والمعاملات مما يجعل قلة ذلك ينتج منه تراكم الأعمال وتأخر مصالح الناس. واختتم حديثه: إن تطبيق نظام المرافعات ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من النظم العدلية وافتتاح الأقسام الجديدة التي نشأت من خلالها يتطلب سرعة تحقيق هذه المنجزات القضائية.